www.refaad.com

*International Journal of Specialized Islamic Studies (SIS)*

المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/4

E-ISSN 2617-6246 | P-ISSN 2617-6238

Vol. 10, Issue 4, 2025, pp. 173 - 180

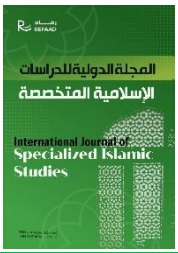

# مظاهر التجديد في علم الحديث عند البخاري في كتابه الصحيح

**ياسر بن إبراهيم القزلان**[1*]

[1] أستاذ مشارك في قسم السنة وعلومها- كلية الشريعة- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية.

*الباحث المراسل: ياسر القزلان (y.alqazlan@gmail.com)

# Manifestations of Renewal in Hadith Studies in Al-Bukhari's Sahih

**Yasser bin Ibrahim Al-Qazlan**[1*]

[1] Associate Professor in the Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.

* Corresponding Author: Yasser Al-Qazlan (y.alqazlan@gmail.com)

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

| Received<br>استلام البحث | Revised<br>مراجعة البحث | Accepted<br>قبول البحث |
|---|---|---|
| 2025/11/15 | 2025/12/7 | 2025/12/21 |

**DOI:** https://doi.org/10.31559/SIS2025.10.4.1

**الملخص:**

**الأهداف:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مظاهر التجديد في علم الحديث عند البخاري في كتابه الصحيح.

**المنهجية:** اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي.

**الخلاصة:** أظهر البحث عددًا من النتائج أبرزها: سبق الإمام البخاري غيره من الأئمة بتصنيف كتاب لا يذكر فيه إلاّ الأحاديث الصحيحة المجردة، وزاد على من سبقه ممن ألّف على طريقة الموضوعات "تراجم خفيّة"، وزاد أيضًا تراجم يشير فيها إلى حكمه على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، وزاد على من سبقه في تكراره للأحاديث فوائد إسناديّة ومتنيّة.

***الكلمات المفتاحية:*** *البخاري؛ صحيح البخاري؛ التجديد.*

**Abstract:**

**Objectives:** This study aims to highlight aspects of renewal in the science of Hadith according to Al-Bukhari in his Sahih.

**Methods:** The study employed inductive and analytical methods.

**Conclusions:** The research showed a number of results, most notably: Imam Al-Bukhari preceded other imams in classifying a book in which he only mentions authentic hadiths, and he added to those who preceded him who wrote in the style of fabricated hadiths "hidden biographies", and he also added biographies in which he indicated his judgment on the hadith in terms of authentication and weakening, and he added to those who preceded him in his repetition of hadiths the benefits of chain of transmission and text.

***Keywords*** *Al-Bukhai; Sahih Al-Bukhari; Renewal.*

الاستشهاد

**Citation**

**القزلان، ياسر. (2025). مظاهر التجديد في علم الحديث عند البخاري في كتابه الصحيح. *المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة*، 10 (4)، 173- 180.**

Al-Qazlan, Y. I. (2025). Manifestations of Renewal in Hadith Studies in Al-Bukhari's Sahih. *International Journal of Specialized Islamic Studies (SIS)*, 10(4), 173-180. https://doi.org/10.31559/SIS2025.10.4.1 [In Arabic]

## المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد بذل علماء الحديث وأئمة النقد جهودًا كبيرة في خدمة السنة رواية ودراية، حتى كانوا مضرب المثل في عظيم البذل، وكبير الجهد، ومن هؤلاء الأئمة، بل على رأسهم: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- الذي أضحى اسمه مرادفًا للحديث وعلومه، فإذا ذُكِر البخاري ذُكِر الحديث، وإذا ذُكِر الحديث ذُكِر البخاري، فقد أفنى عمره في خدمة هذا العلم رواية ودراية، فكان من أعظم ما صنَّفه كتابه الصحيح، الذي أضحى مفخرة لأهل الإسلام، وشرفًا لهم بين الأنام، فتتابع العلماء في الثناء عليه وبيان منزلته، قال النووي: " اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الامة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة" (النووي، 1392هـ، (14/1)، وقال الذهبي: " وأما جامعه الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى..... فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لما ضاعت رحلته" (الذهبي،2003 ، (6/ 142)، فاعتنى به العلماء عناية فائقة، واهتمُّوا به اهتمامًا كبيرًا، فتنوعت جهودهم في ذلك شرحاً لأحاديثه، وبيانًا لغريبه، وترجمة لرواته، وضبطًا لألفاظه، وحلًا لمشكله، ودفاعًا عن جنابه، وغيرها من تلك الجهود المباركة التي منذ أن بدأت لم تنته، فكان هذا البحث مشاركة لهؤلاء الأئمة، وضربًا بسهمٍ قاصرٍ معهم، في مسألة لطيفة تُظهر جوانبَ التجديد في علم الحديث من خلال هذا الكتاب العظيم، وعلوَّ كعب هذا الإمام في هذا العلم خاصَّة، في مسائل سبق غيره فيها، وقد سمَّيته: "مظاهر التجديد في علم الحديث عند البخاري في كتابه الصحيح"، سائلًا المولى -عز وجل- التوفيق والسداد.

### أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- عظم منزلة الإمام البخاري ومكانته العلميَّة في شتى العلوم عامَّة وعلم الحديث خاصَّة أصالةً وتجديدًا.
- أهميَّة صحيح البخاري ومنزلته الرفيعة ومكانته العليَّة بين كتب الإسلام عامَّة وكتب السنَّة خاصَّة.
- إظهار عناية علماء الحديث وقدرتهم على التجديد في علومهم، بما يخدم هذا العلم الشريف ويزيده رفعة ومكانة.

### الدراسات السابقة:

لم أقف -حسب علمي- على كتاب أو بحث في هذا الموضوع، والله أعلم.

### منهج الدراسة:

سلكت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي والتحليلي.

### مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في إبراز مظاهر التجديد التي قام بها الإمام البخاري في علمي الرواية والدراية من خلال كتابه الصحيح.

### خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، وتفصيلها كالتالي:

المقدمة: وفيها أهمية الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

المبحث الأول: اقتصار الكتاب على الأحاديث الصحيحة.

المبحث الثاني: تراجم الأبواب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التراجم الخفية.

المطلب الثاني: الحكم على الحديث من خلال تراجم الأبواب.

المبحث الثالث: تكرار الحديث.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

الفهارس: وفيها فهرس المراجع.

## المبحث الأول: اقتصار الكتاب على الأحاديث الصحيحة

حرص العلماء -قبل الإمام البخاري- على تدوين السنة وجمعها في مصنفات متنوعة، وبذلوا في ذلك جهودًا عظيمة، إلاَّ أنها كانت شاملة للأحاديث الصحيحة والضعيفة، غير مقتصرة على نوع منها، فجاء الإمام البخاري فألَّف كتابه الصحيح، مقتصرًا فيه على جمع الأحاديث الصحيحة فقط من غير استيعاب، سابقًا غيره من أهل العلم في ذلك، فسار جملة من أهل العلم بعد ذلك على منواله، واشترطوا الصحة في كتبهم، كالإمام مسلم وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم، فكان الإمام البخاري هو أوَّل من صنَّف كتابًا جمع فيه الأحاديث الصحيحة مجردة، مشترطًا فيه أعلى درجات الصحة، نصَّ على ذلك أبو علي ابن السكن (البقاعي،2007، (106/1)، والحاكم (الحاكم، (ص30).)، وابن الصلاح (ابن الصلاح،1986، ص17)، والنووي (النووي، 1392هـ،

116/1)، وأبو الحسن التبريزي (التبريزي، 2008، ص130)، والعراقي (العراقي، 1969، ص25)، والزركشي (الزركشي،1998، 161/1)، وابن الملقن (ابن الملقن،1413هـ، (/56)، وابن حجر(ابن حجر، 1390هـ، (/10)، والعيني (العيني، (5/1)، وغيرهم.

وقد اعتُرض على هذا القول باعتراضين هما:

**الاعتراض الأول:** أنَّ أوَّل من صنَّف في الصحيح هو الإمام مالك في موطئه، قال ابن العربي: "كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب" (ابن العربي، (10/1).)، وقال مغلطاي: " لأن مالكًا -رحمه الله- بلا خلاف بين المحدثين صنَّف الصحيح قبله، وتلاه أحمد بن حنبل شيخ البخاري، وتلاهما الدارمي" (مغلطاي، 2007، ص76).

وأجيب عن هذا بما يلي:

- أنَّ موطأ الإمام مالك هو أصح الكتب في عصره - قبل وجود صحيح البخاري-، مقارنة بالمصنَّفات في عصره ككتب سفيان الثوري ومحمد بن إسحاق ومعمر بن راشد وعبد الله بن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، فمالك أشد انتقاءً لرجال الإسناد وأحاديث الكتاب (ابن حجر، 1390هـ، (/278) ، وفرق بين الأصح والصحيح، فلا يلزم من كون موطأ الإمام مالك الأصح في عصره أن يكون صحيحًا كلَّه **أو أن لا يأتي بعده أصح منه**.
- أنَّ الإمام البخاري هو أوَّل من ألَّف كتابًا في الصحيح المجرد، بخلاف الإمام مالك فإنه ذكر في كتابه المرسل والمنقطع والبلاغات (العراقي، 1969، ص25).)، ولعلَّ مراد مغلطاي هو المبادرة بالتأليف لا الصحة المطلقة؛ فإنه لم يقل أحد من العلماء إنَّ مسندي أحمد والدَّارمي صحيحان، ففيهما الأحاديث الصحيحة والضعيفة، إلاَّ ما نقله ابن حجر عن مغلطاي في تسميته "مسند الدرامي" بالصحيح، وأجاب عنه حيث قال: "لكن بقي مطالبة مغلطاي بصحة دعواه بأنَّ جماعة أطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحا، فإنِّي لم أر ذلك في كلام أحد ممن يعتمد عليه، ثم وجدت بخط مغلطاي أنَّه رأى بخط الحافظ أبي محمد المنذري ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح الجامع، وليس كما زعم، فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري، وهي أصل سماعنا للكتاب المذكور، والورقة الأولى منه مع عدة أوراق ليست بخط المنذري، بل هو بخط أبي الحسن ابن أبي الحصني، وخطه قريب من خط المنذري، فاشتبه ذلك على مغلطاي وليس الحصني من أحلاس هذا الفن حتى يحتج بخطه في ذلك، كيف ولو أطلق ذلك عليه **من يعتمد** عليه لكان الواقع يخالفه لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والمقطوعة" (ابن حجر، 1390هـ، 281/1).

**الاعتراض الثاني:** أنَّ أول من صنَّف في الصحيح هو الإمام مسلم في صحيحه، لقول أحمد بن سلمة: " كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومائتين" (العراقي، 1969، ص25)، قال العراقي: " هكذا رأيته بخط الذي اعترض على ابن الصلاح سنة خمس ومائتين فقط، وأراد بذلك أن تصنيف مسلم لكتابه قديم فلا يكون تاليًا لكتاب البخاري" العراقي، التقييد والإيضاح (ص25)).

وأجيب عن هذا بما يلي:

- أنَّ هذا تصحيف، فصوابه " سنة خمسين ومائتين"، فإن الإمام مسلمًا كان عمره سنة خمس ومائتين للهجرة سنة واحدة، فإنه وُلد سنة أربع ومائتين للهجرة (العراقي،1969، ص25)، مما يستحيل معه هذا القول.
- أنَّه مخالف لقول عامَّة أهل العلم بأنَّ الإمام البخاري صنَّف كتابه الصحيح قبل صحيح مسلم، بل حكاه زكريا الأنصاري إجماعًا فقال في شرحه على ألفية العراقي: "(و) الإمام (مسلم) أي: صحيحه (بعد) أي: بعد صحيح البخاري وضعًا بلا نزاع" (الأنصاري، 2002، 106/1).

## المبحث الثاني: تراجم الأبواب

### المطلب الأول: التراجم الخفية

اعتنى الإمام البخاري بكتابه الصحيح بوضع تراجم لتلك الأحاديث التي أوردها في صحيحه، واعتنى بها عناية فائقة، فكانت أحد مقاصده في كتابه، قال النووي: " ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها" (ابن حجر، 1390هـ، (8/1)، وسار فيها على طريقة من سبقه من أهل العلم ممن ألَّف كتابه على طريقة الموضوعات، كمالك في موطئه وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما وغيرهم، بذكر تراجم ظاهرة الدلالة بمطابقتها لما يُورد فيها من الأحاديث، فتكون الترجمة بلفظ الحديث المترجم له أو ببعضه أو بمعناه، فلا يحتاج القارئ لها كثيرًا من العناء بمعرفة المقصود من تلك الترجمة، وعلاقتها بالحديث المذكور، فكانت تلك السِّمة الغالبة على تلك التراجم، ومن الأمثلة على ذلك:

قول الإمام البخاري في كتاب الزكاة: "باب فرض صدقة الفطر" ثم أورد حديث ابن عمر -رضي الله عنهما - قال: (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر، صاعا من تمر أو صاعًا من شعير، على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) (البخاري، 1422هـ، (130/2).

إلاَّ أنه – رحمه الله – زاد نوعاً جديداً في تلك التراجم لم يُسْبَق إليه، وهي: "التراجم الخفيَّة"، التي لا يُدرَك مطابقتها لمضمون أحاديث الباب إلاَّ بالنظر الفاحص والفهم الدقيق، وهي أكثر ما يُشكل على القارئ من تراجمه، حتى قيل: "فقه البخاري في تراجمه" (ابن حجر، 1390هـ، (/13)، وهو إنَّما يفعل ذلك لسببين في الجملة (ابن حجر، 1390هـ، 13/1):

**السبب الأول:** إذا لم يجد حديثًا على شرطه ظاهر المعنى في مطابقته لتلك الترجمة، ومن الأمثلة على ذلك:

قول البخاري في كتاب البيوع: "باب بيع الجمار وأكله" ثم أورد حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: (كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جمارًا، فقال: من الشجر شجرة كالرجل المؤمن، فأردت أن أقول: هي النخلة، فإذا أنا أحدثهم، قال: هي النخلة) (البخاري، 1422هـ، 3/ 78)، فليس في الحديث ذكر لبيع الجمَّار وإنَّما ذكر لأكله، قال ابن حجر: " يحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثًا على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجمار" (ابن حجر، 1390هـ (4/ 405).

**السبب الثاني:** يفعل ذلك بقصد شحذ الأذهان وتحريك الهمم في معرفة المقصود من تلك الترجمة الخفية، بدليل ذكره كثيرًا للحديث المطابق لتلك الترجمة متقدمًا أو متأخرًا في موضع آخر من صحيحه، ومن الأمثلة على ذلك:

قول الإمام البخاري في كتاب الصلاة: " باب الشعر في المسجد" ثم أورد بإسناده حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: (أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة: أنشدك الله، هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يا حسان، أجب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اللهم أيده بروح القدس. قال أبو هريرة: نعم) (البخاري، 1422هـ، 1/ 98) ، فهذا الحديث ليس فيه تصريح بذكر "المسجد"، لكنَّه ذكر الحديث المطابق لهذه الترجمة متأخرًا في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، فأورد فيه بإسناده: (عن سعيد بن المسيب قال: مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أجب عني اللهم أيده بروح القدس قال: نعم) (البخاري، 1422هـ، 4/ 112)، قال ابن جماعة: " ليس في حديث أبي سلمة أنه كان في المسجد وجوابه: أنه روي من طريق آخر مصرحًا بأنه كان بالمسجد فاكتفى البُخاريّ بالإشارة إلى الحديث؛ لأنَّه إنما وضع الكتاب لذوي الأفهام والعلم فيكل الاستنباط من الحديث إلى فهمه من الإشارات ومعرفة طرق الحديث..." (ابن جماعة، 1984، ص45-46).

**المطلب الثاني: الحكم على الحديث من خلال تراجم الأبواب**

حرص العلماء في تصانيفهم الحديثية التي ألَّفوها على طريقة الموضوعات على وضع تراجم في كتبهم متضمنة لمعاني الأحاديث التي أوردوها فيها، في حرص تام على فقه الحديث ومعناه، فجاء الإمام البخاري سائرًا على نهجهم، مقتفيًا أثرهم، فجاءت غالب تراجم صحيحه على هذا النهج، إلاَّ أنه زاد نوعًا جديدًا في تراجم صحيحه لم يُسبَق إليه، بوضع تراجم يشير فيها بطريقة لطيفة، ومعنىً دقيق، إلى تصحيح حديثٍ -ليس على شرطه- أو تضعيفه، تدل فيها على علو كعبه، ورفعة منزلته في هذا الباب، وهي واحدة من فرائد هذا الكتاب العظيم، وكنوزه التي لا تنتهي، وفيما يلي توضيح مختصر لهذا الأمر مع أمثلة عليه:

**القسم الأول: تصحيح الحديث**

أشار الإمام البخاري في بعض تراجمه إلى صحة أحاديث لم يخرجها في صحيحه؛ لأنها ليست على شرطه، ومن الأمثلة على ذلك:

قال الإمام البخاري: " باب: لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه" ثم أورد حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه) (البخاري، 1422هـ، 2/ 8)، فالحديث عام ليس فيه ذكر ليوم الجمعة ليطابق لفظ الترجمة، إنما هو إشارة منه لحديث آخر -ليس على شرطه- جاء فيه هذا التقييد، يرى ثبوته فترجم به، رواه مسلم في صحيحه (مسلم، 7/ 10) من طريق أبي الزبير عن جابر -رضي الله عنه- عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم ليخالف إلى مقعده فيقعد فيه، ولكن يقول: افسحوا)، قال ابن حجر: " هذه الترجمة المقيدة بيوم الجمعة، ورد فيها حديث صحيح، لكنه ليس على شرط البخاري، أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ: لا يقيمنَّ أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه، ولكن يقول: تفسحوا" (ابن حجر، 1390هـ، 2/ 393)

**القسم الثاني: تضعيف الحديث**

أشار الإمام البخاري في بعض تراجمه إلى ضعف أحاديث وإعلالها، ومن الأمثلة على ذلك:

قال الإمام البخاري: " باب: لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر" فهو يشير بهذه الترجمة إلى ضعف الحديث الذي رواه أبو داود (أبو داود، 2009، 1/ 63) والترمذي (الترمذي، 1996، 1/ ١٣١) وابن ماجه (ابن ماجه، 2009، 1/ 249) وغيرهم من طريق أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن: (ما في إداوتك؟ قال: نبيذ، قال: تمرة طيبة وماء طهور) وفي رواية: (فتوضأ منه)، بل نصَّ البخاري على **تضعيفه** حيث قال: " أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثمرة طيبة وماء طهور) رجل مجهول، لا يعرف بصحبة عبد الله" (ابن عدي، 1997، 9/ 190)، وقد ضعفه غيره من الأئمة كعلي بن المديني (المديني، ص 100) والترمذي (الترمذي، 1996، 1/ 131) وأبي زرعة، وأبي حاتم (ابن أبي حاتم، 2006، 1/ 549) وغيرهم، بل قال النووي: "حديث النبيذ ضعيف باتفاق المحدثين" (النووي، 1392هـ، (4/ 169)، وقال ابن حجر: "هذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه" (ابن حجر، 1390هـ، 1/ 354).

## المبحث الثالث: تكرار الحديث

حرص علماء الحديث عند تأليفهم كتبهم الحديثية على رواية الأحاديث التي انتخبوها من مروياتهم، وربما كرروا جملة من تلك الأحاديث بطرق أخرى عند الحاجة، إلاَّ أنَّ مقصودهم لا يخرج عن هذا المعنى -غالبًا- وهو العناية الإسنادية بجمع طرق ذلك الحديث كأحمد في مسنده، أو العناية بفقه الحديث -وهو الأقلُّ-، بتكرار الحديث مع تكرار إسناده بدون تغيير، كالدارمي في مسنده، في روايته لصحيفة عمرو بن حزم (كلها بإسناده عن الحكم بن موسى، حدثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود الخولاني، حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، في اثني عشر موضعًا:

الدارمي، 2000، 1661، 1668، 1675، 2312، 2397، 2399، 2409، 2410، 2411، 2416، 2418، 2420)، وأكثرها على سبيل تقطيع حديث تلك الصحيفة، لا روايته للحديث بتكرار ألفاظه، فجاء الإمام البخاري فسار على نهج من سبقه من أهل العلم في تكراره لجملة كبيرة من الأحاديث في صحيحه، إلاَّ أنه زاد على من سبقه ما أغفلوه، بعنايته بفقه تلك الأحاديث ومعانيها ومناسبتها للكتب والأبواب التي ذكرها في صحيحه، مع عدم إغفال للعناية الإسنادية لتلك الأحاديث المكررة، بذكر لطائف إسنادية تزيد على "جمع طرق الحديث الواحد" التي كان يعتني بها من سبقه من أهل العلم، فكانت عنايته شاملة لعلمي الرواية والدراية، فقلَّما يكرر حديثًا في صحيحه بدون فائدة متنية أو إسنادية، قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: "أعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان" (ابن حجر، 1390هـ، 15/1)، وسوف أوضح بعضًا من هذا المقصود دون إحصاء مع ضرب الأمثلة، ليشمل عناية الإمام البخاري في تكراره للأحاديث في صحيحه بعلمي الرواية والدراية، شاهدة لهذا الإمام على أسبقيته في هذا الباب، وإمامته في هذا العلم (ابن حجر، 1390هـ، 15/1-16):

**القسم الأول: تكرار الحديث لفائدة إسنادية**

كان من أهمّ أسباب تكرار الإمام البخاري للحديث: ذكرُ جملةً من الفوائد الحديثيَّة، واللطائف الإسناديَّة، التي زيَّن بها صحيحه، حتى لا يعاب عليه تكرار الحديث بلا فائدة، وسوف أذكر ما وقفت عليه من الفوائد الإسنادية التي اعتنى بها في تكراره للأحاديث، ذاكرًا مثالًا واحدًا على الفائدة الأولى، ثم أشير إلى غيرها بلا تمثيل، حتى لا يطول المبحث:

- **ترجيح إحدى الوجوه التي رُوي بها الحديث، كترجيح الوصل على الإرسال: مثال ذلك**

حديث ابن عباس -رضي الله عنه- أنَّ النَّبي -صلى الله عليه وسلم- احتجم وهو صائم ، فقد اختلف في إسناده على أيوب السختياني وصلًا وإرسالًا، فرواه البخاري عنه مقتصرًا على وجه الوصل، وكرره في أكثر من موضع في صحيحه، مرجحًا بذلك وجه الوصل، ومعرضًا عن وجه الإرسال فلم يَرْوِه، حيث قال في كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم: "حدثنا معلى بن أسد : حدثنا وهيب ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم)" ثم كرَّره بعده فقال: "حدثنا أبو معمر: حدثنا عبد الوارث: حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم)" (البخاري، 1422هـ، 3/ 33) ثم كرَّره أيضًا في كتاب الطب، بابٌ: أيَّ ساعةٍ يَحْتَجم، فقال: "حدثنا أبو معمر: حدثنا عبد الوارث: حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم)" (البخاري، 1422هـ، 7/ 124)، قال ابن حجر: " قوله أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم، هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس، وتابعه عبد الوارث عن أيوب موصولًا، كما سيأتي في الطب، ورواه ابن علية ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلًا، واختلف على حماد بن زيد في وصله وإرساله، وقد بيَّن ذلك النسائي، وقال مهنا: سألت أحمد عن هذا الحديث، فقال: ليس فيه صائم، إنَّما هو وهو محرم، ثم ساقه من طرق عن ابن عباس، لكن ليس فيها طريق أيوب هذه، والحديث صحيح لا مرية فيه" (ابن حجر، 1390هـ، 4/ 177-178)

- رفع الغرابة عن الحديث، فيخرج الحديث من طريق ثم يورده من طرق أخرى، ومقصوده في ذلك أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابة.
- بيان التصريح بالسَّماع، فيورد حديثًا عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى مصرحًا فيها بالسَّماع على ما عُرِف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.
- دفع إعلال الحديث، حين يكون الحديث روي من وجهين فيرويه بهما، لدفع تهمة العلَّة فيه.
- تمييز المهمل من الرواة، فيرويه في موضع مهملًا، ثم يرويه في موضع آخر **بتمييز** ذلك المهمل.

**القسم الثاني: تكرار الحديث لفائدة متنيَّة**

كان أحد أهمِّ مقاصد الإمام البخاري في صحيحه: العناية بمتن الحديث وفقهه، باستخراج جملة من أحكامه ومسائله وفوائده، بفهم دقيق، وعلم غزير، ملأ به كتابه الصحيح، قال النووي: " ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها" (ابن حجر، 1390هـ، 8/1)، وقال ابن حجر: " ثم رأى- أي: الإمام البخاري -أن لا يخليه- يعني: كتابه الصحيح- من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها" (ابن حجر، 1390هـ، 8/1) فكان ذلك أحد أهمِّ أسباب تكراره للحديث، حيث يورده بما يتناسب مع الكتب والأبواب التي شملها كتابه "الجامع -لكلِّ أبواب الدِّين- الصحيح"، مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيّة، بإيراده له -غالبًا- بطريق أخرى غير الطريق الذي رواه به قبلُ، ملتزماً في ذلك كلِّه شرطه في كتابه: "أعلى درجات الصحة" في كلِّ الطرق التي يرويها، وهو ما سبق به البخاري من قبله من العلماء وميَّزه.

- بيان اختلاف ألفاظ الرواة، فربَّما اختلفت ألفاظ الرواة، فيكون الراوي حدَّث بحديث فيه كلمة تحتمل معنىً، ويحدِّث الراوي الآخر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنىً آخر، فيكرر الإمام البخاري هذا الحديث، ويفرد لكلٍّ منهما بابًا مفردًا، يناسب معنى كلِّ لفظة، مثال ذلك: "حديث الذُّباب" فقد رواه البخاري في موضعين مكرَّرًا، إلاَّ أنه راعى في ذلك التكرار لفظ الحديث ومناسبته للباب الذي أورده فيه، مع فائدة حديثيَّة إسناديَّة -كعادته- ، فرواه بطرق مختلفة، فرواه في الموضع الأول في كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، قال البخاري: " حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عتبة بن مسلم قال أخبرني عبيد بن حنين قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى

شفاء) " (البخاري، 1422هـ، 4/ 130)، وفيه لفظة: "شراب"، ورواه مكرَّرًا في الموضع الثاني بلفظ: "إناء" في كتاب الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، فقال: " حدثنا قتيبة: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عتبة بن مسلم مولى بني تيم، عن عبيد بن حنين مولى بني زريق، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «(إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كلَّه، ثم ليطرحه؛ فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء)" (البخاري، 1422هـ، (7/ 140، ح 5782).) ، فروى كلَّ لفظٍ بما يناسبه من الأبواب.

- اشتمال الحديث على أكثر من حكم، فربَّما روى حديثًا اشتمل على حكمين فصاعدًا، فيكرِّر الإمام البخاري روايته لهذا الحديث، مراعيًا ذلك الحكم في هذا الحديث، وذكره فيما يناسبه من الأبواب، مع عدم إخلائه من فائدة حديثيَّة إسناديَّة -كعادته- ، فيرويه بطرق مختلفة في كلِّ موضع، وهذا كثير في صحيحه فيما كرَّره من الأحاديث، ومثال ذلك:

حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- (إنَّما الأعمال بالنيَّات...) فرواه مكرَّرًا في سبع مواضع من صحيحه، بتراجم مختلفة، وطُرُق مختلفة:

1. كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: "حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي: أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ، 1/ 6، ح 1).
2. كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، قال البخاري: "حدثنا عبد الله بن مسلمة قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ، 1/ 20).
3. كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، قال البخاري: " حدثنا محمد بن كثير، عن سفيان: حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد ابن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الأعمال بالنية، ولامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ، 3/ 145، ح 2529).
4. كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، قال البخاري: " حدثنا مسدد، حدثنا حماد هو ابن زيد، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (الأعمال بالنية، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم)" (البخاري، 1422هـ، 5/ 56).
5. كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى، قال البخاري: " حدثنا يحيى بن قزعة: حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ، 3/7).
6. كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان، قال البخاري: "حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أخبرني محمد بن إبراهيم: أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ، 140/8).
7. كتاب الحِيَل، باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها، قال البخاري: " حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن هاجر إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)" (البخاري، 1422هـ،(22/9).

## الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث أذكر أهمَّ ما توصلت إليه من نتائج:

- سبق الإمام البخاري غيره من الأئمة بتصنيف كتاب لا يذكر فيه إلاّ الأحاديث الصحيحة المجردة.
- زاد الإمام البخاري على من سبقه ممن ألَّف على طريقة الموضوعات "تراجم خفيَّة" لا يُدرَك مطابقتها لمضمون أحاديث الباب إلاّ بالنظر الفاحص والفهم الدقيق.
- أهمُّ أسباب التراجم الخفيَّة عند الإمام البخاري في صحيحه سببان: السبب الأول: إذا لم يجد حديثًا على شرطه ظاهر المعنى في مطابقته لتلك الترجمة، والسبب الثاني: بقصد شحذ الأذهان وتحريك الهمم في معرفة المقصود من تلك الترجمة الخفية، بدليل ذكره كثيرًا للحديث المطابق لتلك الترجمة متقدمًا أو متأخرًا في موضع آخر من صحيحه.

- جددَّ الإمام البخاري في تراجم الأبواب على من سبقه بوضع تراجم يشير فيها إلى تصحيح حديث لم يخرجه في صحيحه؛ لأنه ليس على شرطه أو تضعيفه.
- اعتنى الإمام البخاري بتكرار الحديث الواحد، فزاد على من سبقه فوائد إسناديَّة عند تكراره للحديث، كترجيح إحدى وجوه الحديث، أو رفع الغرابة عنه، أو بيان التصريح بالسَّماع، أو دفع إعلال الحديث، أو تمييز المهمل من الرواة في الإسناد.
- اهتمَّ الإمام البخاري بتكرار الحديث الواحد، فزاد على من سبقه فوائد متنيَّة عند تكراره للحديث، كبيان اختلاف ألفاظ الرواة، فيذكر لكلِّ لفظة ما يناسبها من الأبواب، أو اشتمال الحديث على أكثر من حكم، فيكرر الحديث فيما يناسبه من الأبواب، مع عدم إخلاء هذا التكرار من فوائد حديثيَّة، ولطائف إسناديَّة.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربِّ العالمين.

## المراجع:


ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (2006). *العلل لابن أبي حاتم*. تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميدو د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان – الرياض، الطبعة: الأولى.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح. (1986). *معرفة أنواع علوم الحديث*. ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي. (1997). *عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي*. وضع حواشيه: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. (1413ه). *المقنع في علوم الحديث*. المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى.

ابن جماعة، بدر الدين ابن جماعة. (1984). *مناسبات تراجم البخاري*. تحقيق محمد إسحاق السلفي، الدار السلفية، الطبعة الأولى.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1380-1390ه). *فتح الباري بشرح البخاري*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: «السلفية الأولى».

ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني. (1997). *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني. (2009). *سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط*. المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (2009). *سنن أبي داود*. المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت 1438 ه]- محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى.

الأنصاري، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي. (2002). *فتح الباقي بشرح ألفية العراقي*. المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي. (1422ه). *صحيح البخاري*. عناية: د. محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة - بيروت، الطبعة الأولى.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي. (2007). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. المحقق: ماهر ياسين الفحل مكتبة الرشد ناشرون الطبعة: الأولى.

التبريزي، أبو الحسن علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي التبريزي. (2008). *الكافي في علوم الحديث (677 - 746 هـ)*. المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: الدار الأثرية، عمان – الأردن، الطبعة: الأولى.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي. (1996). *جامع الترمذي*. تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى.

الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (د،ت). *المدخل إلى كتاب الإكليل*. المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الإسكندرية.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي. (2000). *مسند الدارمي*. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (2003). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: د بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي. (1998). *النكت على مقدمة ابن الصلاح*. المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي. (1969). *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*. عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى. (د.ت). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر– بيروت.

مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي. (2007). *إصلاح كتاب ابن الصلاح*. محيي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الإسلامية للنشر، الطبعة الأولى.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية.